

الحق ومركز الميزان والمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، على ما قدموا من معلومات وما أبدوه من تعاون.

## وثيقة رقم 84 :

مبادرة إسرائيلية حول عملية التسوية السلمية والحدود بالجولان، أطلقتها شخصيات عسكرية وأمنية إسرائيلية ومنهم قائد الجيش الإسرائيلي أمنون شاحاك والجنرال عمرام متسناع<sup>84</sup> (نص مترجم عن الأصل)

6 نيسان/ أبريل 2011

مبادرة السلام الإسرائيلية (IPI) - رداً على مقترح مبادرة السلام العربية (API) - 31 آذار 2011  
دولة إسرائيل،

- التأكيد من جديد أن الهدف الاستراتيجي لإسرائيل هو التوصل إلى تسوية تاريخية تشمل اتفاقيات الوضع النهائي التي تحدد مصير جميع المطالب وتضع حداً للصراع العربي الإسرائيلي من أجل تحقيق سلام دائم، وضمان الأمن، والوصول إلى الازدهار الاقتصادي الإقليمي والعلاقات الطبيعية مع جميع الدول العربية والإسلامية،
  - الاعتراف بمعاناة اللاجئين الفلسطينيين منذ حرب عام 1948، فضلاً عن اللاجئين اليهود من الدول العربية، وإدراك الحاجة إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال حلول واقعية متفق عليها بين الطرفين،
  - إدراك أن التعاون الاقتصادي الواسع ومتعدد الأطراف هو أمر أساسي لضمان الازدهار، والاستدامة البيئية، ومستقبل الشعوب في الشرق الأوسط،
  - الإقرار بمبادرة السلام العربية التي اقترحت في آذار 2002 (API) على أنها جهد تاريخي قامت به الدول العربية لتحقيق نجاح وتقدم ملموس على أساس إقليمي، ومشاركة بيان المبادرة "بأن الحل العسكري للنزاع لن يحقق السلام أو يوفر الأمن للطرفين"،
- بالتالي، تقبل إسرائيل بالمبادرة العربية كإطار لمفاوضات السلام في المنطقة، وتقدم المبادرة الإسرائيلية على أنها استجابة متكاملة للمبادرة العربية ورؤية مستقبلية لاتفاقات الإقليمية المتعلقة بالوضع النهائي، والتي سيتم التفاوض عليها وتوقيعها بين الدول العربية والفلسطينيين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، على أساس المبادئ المقترحة التالية:

### 1) مبادئ حل النزاع

ينبغي أن يقوم المبدأ الأساسي في جميع اتفاقات السلام الإقليمية على الانسحابات الإسرائيلية (من المستوطنات)، وضمان الأمن، والعلاقات الطبيعية، وإنهاء جميع الصراعات، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية لجميع الأطراف، وتحديات الموارد المائية، والوقائع الديموغرافية على الأرض، ومصالح واحتياجات أتباع الديانات السماوية الثلاث؛ علاوة على ذلك، ينبغي حل الصراع الفلسطيني

الإسرائيلي على أساس مبدأ قيام دولتين لشعبين بحيث: تكون فلسطين دولة قومية للفلسطينيين وإسرائيل دولة قومية لليهود (يكون فيها للأقلية العربية حقوق مدنية كاملة ومتساوية كما ورد في إعلان استقلال إسرائيل). وعلى هذا الأساس، تم اقتراح المعايير التالية:

#### 1 (أ) معايير حل النزاعات الإسرائيلية - الفلسطينية:

1. بناء الدولة والأمن - يتم تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على الأراضي التي انسحبت منها إسرائيل. وينبغي أن تكون الدولة منزوعة السلاح، ولها ممارسة السلطة الكاملة على قوات الأمن الداخلي الخاصة بها. ويتعين على المجتمع الدولي لعب دور فعال في توفير الأمن على الحدود والحد من التهديدات الإرهابية.

2. الحدود - يجب أن تقوم الحدود على أساس خطوط 4 حزيران 1967، بعد اعتماد تعديلات توافقية تكون خاضعة للمبادئ التالية: خلق تواصل جغرافي بين الأراضي الفلسطينية؛ تبادل الأراضي (بحيث لا تتجاوز 7% من مساحة الضفة الغربية) على أساس نسبة 1:1، بما في ذلك توفير ممر آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يكون تحت السيطرة الفلسطينية بحكم الأمر الواقع.

3. القدس - يجب أن تتضمن منطقة القدس الكبرى عاصمتي الدولتين، بحيث تكون الحدود مرسومة كما يلي: تكون الأحياء اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية؛ والأحياء العربية تحت السيادة الفلسطينية؛ ويتم تنفيذ إجراءات خاصة في البلدة القديمة، بحيث يكون الحي اليهودي وحائط المبكى تحت السيادة الإسرائيلية؛ أما الحرم القدسي الشريف فيبقى استثناءً في ظل نظام عدم سيادة أحد ("سيادة الله")، مع وضع ترتيبات خاصة توافقية تضمن تولى إدارة الأماكن الإسلامية المقدسة من قبل الأوقاف الإسلامية، أما المواقع والمصالح اليهودية المقدسة فيجب أن تدار من قبل إسرائيل. ويتم الإشراف على تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة إسرائيلية دولية.

4. اللاجئين - يجب أن يتم الاتفاق على حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بين إسرائيل والفلسطينيين، وكافة الأطراف الإقليمية وفقاً للمبادئ التالية: يتم تقديم تعويضات مالية للاجئين والبلدان المضيفة من قبل المجتمع الدولي وإسرائيل؛ أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة (فكما ذكر في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194) يمكنهم العودة فقط إلى الدولة الفلسطينية، مع وجود حالات استثنائية رمزية متفق عليها بين الطرفين يمكنها العودة إلى إسرائيل.

#### 31 آذار 2011 المقترح رقم 2 لمبادرة السلام الإسرائيلية

#### 1 (ب) معايير حل النزاع بين إسرائيل وسوريا:

1. الحدود - ينبغي على إسرائيل أن تنسحب من الجولان إلى خط حدود يتم رسمه على أساس وضع 4 حزيران 1967، مع إجراء تعديلات طفيفة توافقية وتبادل أراضي على أساس نسبة 1:1، بشكل يعكس الحدود الدولية لعام 1923. ويجب أن ينفذ الاتفاق المتبادل على مراحل، استناداً إلى نموذج سيناء، خلال مدة لا تتجاوز الـ 5 سنوات.

2. الترتيبات الأمنية - يتم عقد اتفاق متبادل ينص على حزمة أمنية شاملة، يحدد، من جملة أمور، نطاق المناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود ونشر قوات حفظ السلام الدولية.

1. ج) معايير حل النزاع بين إسرائيل ولبنان:

1. الحدود - يقوم كل من إسرائيل ولبنان بإقامة سلام دائم على أساس قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701، ويخضع لما وافقت عليه إسرائيل بشأن انسحابها إلى الحدود الدولية.
  2. السيادة اللبنانية - بالإضافة إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1701، يبسط لبنان السيادة الكاملة على أراضيه من خلال الجيش اللبناني.
- (1 د) حالة السلام:

في كل من اتفاقيات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، والإسرائيلية - السورية، والإسرائيلية - اللبنانية تقرر الأطراف المعنية على أن تطبق فيما بينها أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم؛ تسوية كل النزاعات بينها بالوسائل السلمية؛ تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينها لضمان الأمن الدائم؛ الامتناع عن التهديدات أو استعمال القوة ضد بعضها، والامتناع عن تشكيل أي تحالف، أو منظمة، أو حلف مع طرف ثالث، تكون أهدافه أو أنشطته تتضمن شن هجمات أو اعتداءات ضد الطرف الآخر.

#### (2) مبادئ الأمن الإقليمي

1. توجد جميع الأطراف آليات للأمن الإقليمي لمعالجة التهديدات المشتركة، والمخاطر الصادرة عن دول، ومنظمات إرهابية، وجماعات القرصنة البحرية، ومنظمات حرب العصابات، وذلك لضمان سلامة وأمن شعوب المنطقة.
2. تعمل الأطراف على بناء أطر إقليمية مشتركة لمكافحة الجريمة والتهديدات البيئية.

#### (3) مبادئ التنمية الاقتصادية

بناءً على الدعم الاقتصادي الكبير من قبل المجتمع الدولي، يجب على الأطراف أن تنفذ مشاريع تعاون إقليمي واسعة النطاق من أجل ضمان الاستقرار والنمو والازدهار في المنطقة، وأن تحقق الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة والمياه لصالح جميع الأطراف. فمثل هذه المشاريع تحسن البنية التحتية للنقل، والزراعة، والصناعة، والسياحة الإقليمية، وبالتالي تعالج الخطر المتنامي للبطالة في المنطقة. ومستقبلاً، يجب على الأطراف إنشاء "كتل التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط" (بدعوة جميع دول الشرق الأوسط للانضمام إليه)، بهدف الوصول إلى مكانة خاصة في الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والمجتمع الدولي.

#### (4) مبادئ للخطوات اللازمة نحو تطبيع العلاقات

تلتزم كل من إسرائيل، والدول العربية، والدول الإسلامية بتنفيذ الخطوات التدريجية نحو تطبيع العلاقات فيما بينها، انطلاقاً من روح مبادرة السلام العربية، والتي تبدأ مع انطلاق مفاوضات السلام وترقى تدريجياً إلى علاقات طبيعية كاملة (كما في ذلك العلاقات الدبلوماسية وفتح الحدود والعلاقات الاقتصادية) وذلك بعد التوقيع على اتفاقيات الوضع الدائم وطوال فترة تنفيذها.